

الرقم: 2021/26

التاريخ: 2021/03/16 م

الموافق: الخميس، 3 شعبان 1442 هـ

حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

الموضوع / تقارير اقتصادية العدد السابع والعشرون

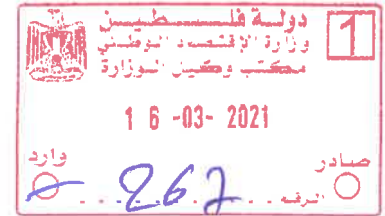
تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع

المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم تقارير اقتصادية العدد السابع والعشرون.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط



نسخة لـ:

تقارير اقتصادية العدد السابع والعشرون

نسخة لـ:

الملف

2021

5051

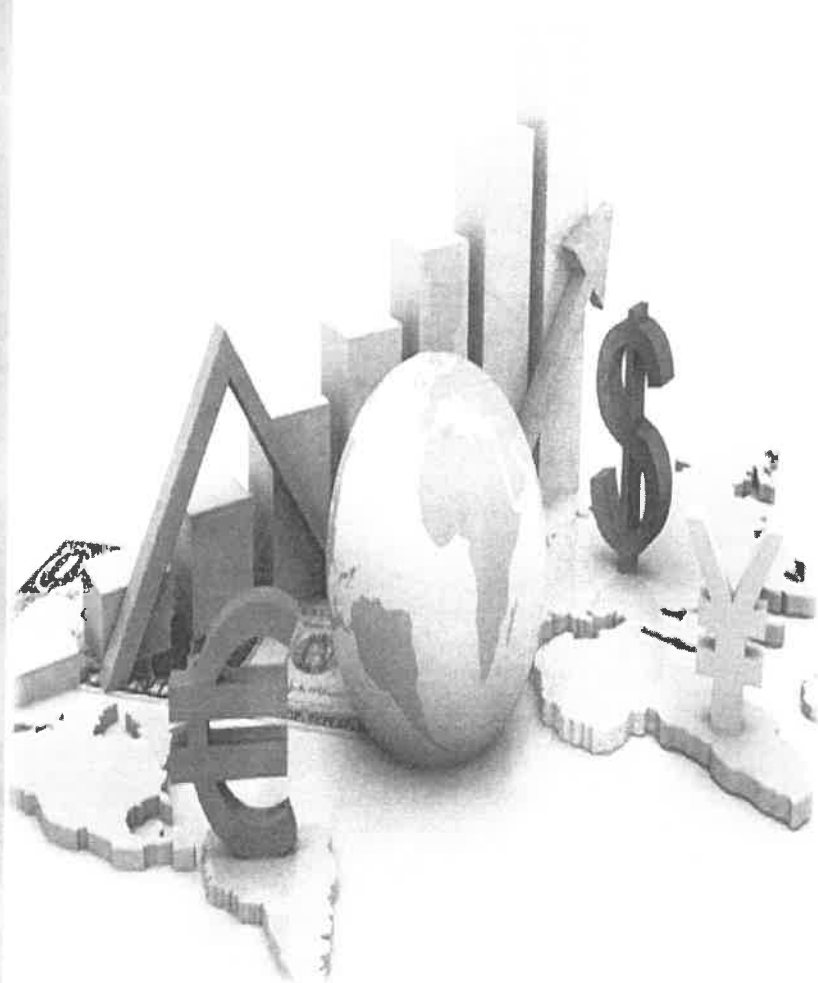
تقارير اقتصادية

العدد السابع والعشرون

الادارة العامة للدراسات والتخطيط

27

2021/03/15





المحتويات

2 الجهاز المصرفي :
3 المالية العامة :
4 نسبة البطالة في صفوف النساء:
4 أسعار المستهلك خلال شهر فبراير 2021/02:
5 رخص الأبنية في فلسطين 2020:
5 الاقتصاد الاسرائيلي:
6 مشاريع وتمويل:
7 السوق المحلي:
10 انجازات الوزارة:



الجهاز المصرفي :

الأصول الاحتياطية لسلطة النقد:¹

نما صافي الأصول الاحتياطية لسلطة النقد الفلسطينية بنسبة 0.8% خلال فبراير الماضي، على أساس سنوي. حيث سجلت الأصول الاحتياطية 724.6 مليون دولار حتى نهاية الشهر الماضي، صعوداً من 718.4 مليون دولار في الفترة المقابلة من 2020. وعلى أساس شهري، نمت الأصول الاحتياطية بنسبة 1.8% خلال فبراير الماضي، صعوداً من 711.6 مليون دولار في يناير الماضي. وبلغت قيمة احتياطات النقد الأجنبي حتى نهاية فبراير الماضي 613.8 مليون دولار، مقارنة مع 611 مليون دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي. في المقابل، بلغ إجمالي قيمة الاحتياطات الأخرى، وهي عبارة عن سندات مستثمرة في الخارج بقيمة 110.9 ملايين دولار حتى نهاية الشهر الماضي، مقارنة مع 107.4 ملايين دولار على أساس سنوي.

ارتفاع نسبة الشيكات المرتجعة خلال يناير 2021:²

تراجعت قيمة الشيكات المقدمة للصرف والمرتجعة في السوق الفلسطينية خلال يناير الماضي، لكنها ارتفعت من حيث نسبتها إلى المقدمة للصرف، بنسبة 2.9% إلى 138.11 مليون دولار خلال يناير، مقارنة مع 142.15 مليون دولار في يناير 2020. وبلغ عدد الشيكات المرتجعة (المعادة) خلال يناير الماضي 75.63 ألف ورقة شيك، مقارنة مع 81.7 ألف ورقة شيك في الفترة المقابلة من العام الماضي 2020. يأتي الهبوط في قيمة وعدد الشيكات المرتجعة، مع تراجع في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للصرف خلال الفترة، بنسبة 5.6% خلال يناير على أساس سنوي. وبلغت قيمة الشيكات المقدمة للصرف خلال يناير الماضي 59.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 1.68 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي. وبلغ عدد أوراق الشيكات المقدمة للصرف خلال يناير الماضي 604.316 آلاف ورقة، مقارنة مع 760.209 آلاف ورقة في يناير 2020. وشكلت نسبة الشيكات المرتجعة من إجمالي المقدمة للتقاص 8.67% خلال يناير الماضي، مقارنة مع 8.43% في يناير من العام الماضي. فيما سجلت قيمة الشيكات المرتجعة في فلسطين خلال العام الماضي 2.07 مليار دولار أمريكي وشكلت نسبة الشيكات المرتجعة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص (الصرف)، 11.6% خلال العام الماضي، مقارنة مع 10% خلال العام السابق له 2019. وخلال العام الماضي، بلغ إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للصرف في فلسطين، نحو 17.844 مليار دولار أمريكي.

الاقتطاعات الاسرائيلية لأموال المقاصة في عام 2020:³

اقتطعت إسرائيل خلال العام الماضي وحده، 1.16 مليار شيكل من أموال المقاصة*. وتجاوزت الأموال المقتطعة من جانب إسرائيل خلال العام الماضي، فاتورة رواتب الموظفين العموميين (140 ألفاً)، لمدة شهرين كاملين بمتوسط 530 مليون شيكل شهرياً. وتدرج الأموال المقتطعة من جانب إسرائيل في الميزانية الفلسطينية، تحت بند "صافي الإقراض" وهو مصطلح وضعه البنك الدولي، للأموال التي تخصصها إسرائيل من إيرادات الضرائب الفلسطينية.

* هي إيرادات ضريبية فلسطينية على السلع الواردة من إسرائيل أو عبرها، تجبها إسرائيل نيابة عن السلطة وتحولها للخزينة الفلسطينية نهاية كل شهر بعد اقتطاع عمولة 3%.

وتمثل الأموال المقتطعة، مخصصات الأسرى المحررين، وديون على الجانب الفلسطيني في قطاعي الصحة والكهرباء، إلى جانب اقتطاعات على مياه الصرف الصحي المعالجة والتي تطلقها الشركات الفلسطينية وتمر عبر الأراضي المصنفة (ج).

ولا تشمل أموال صافي الإقراض، نسبة 3% تقتطعها إسرائيل بدل رسوم جباية لصالح طواقم وزارة المالية الإسرائيلية، أقرت خلال بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994. وبلغت أموال المقاصة المحصلة لصالح الفلسطينيين خلال العام الماضي، قيمة الـ 3% منها، نحو 241 مليون شيكل.

المالية العامة :

إجمالي مداخل الحكومة الفلسطينية⁴:

عادت إيرادات الحكومة الفلسطينية للاستقرار مجدداً، خلال يناير الماضي، بعد تذبذب حاد اعتباراً من مارس 2020. حيث بلغ إجمالي إيرادات الحكومة خلال يناير الماضي 1.18 مليار شيكل. جاءت هذه الإيرادات من أموال المقاصة بقيمة 725.8 مليون شيكل في يناير الماضي، وإيرادات ضريبية بقيمة 330 مليون شيكل، وإيرادات غير ضريبية (رسوم وطوابع معاملات) بقيمة 82.8 مليون شيكل، وإيرادات أخرى بقيمة 170 مليون شيكل.

في المقابل، بلغ إجمالي نفقات الحكومة خلال يناير الماضي، نحو 1.06 مليار شيكل، منها 550 مليون شيكل فاتورة الرواتب والأجور للموظفين العموميين (140 ألف موظف). فيما أن إسرائيل اقتطعت خلال يناير الماضي من أموال المقاصة مبلغ 109 ملايين شيكل، تحت بند صافي الإقراض. وصافي الإقراض، اقتطاعات مخصصات الأسرى وديون كهرباء وغرامات مياه صرف صحي، وديون مستشفيات إسرائيلية على الجانب الفلسطيني، وبخصم إجمالي النفقات والاقتطاعات من إجمالي الإيرادات، تكون الحكومة الفلسطينية سجلت فائضا في الميزانية العامة لشهر يناير الماضي بقيمة 123 مليون شيكل، تم تخصيص معظمها للميزانية التطويرية.

مشروع موازنة الحكومة الفلسطينية⁵:

تعكف الحكومة الفلسطينية على قراءة مشروع موازنة العام الجاري 2021، بعجز أولي قبل المنح والمساعدات، يبلغ 850 مليون دولار. وتبلغ قيمة النفقات 5.5 مليارات دولار، وسيصعد الرقم لأكثر من ذلك، حال نجاح الانتخابات التشريعية، وانتهاء الانقسام. وتتوقع حكومة اشتية في مشروع موازنتها 2021، تحصيل إيرادات مالية (لا تشمل المنح)، بقيمة تقترب من 4.8 مليارات دولار خلال العام الجاري، ودون احتساب المداخل القادمة من غزة في حال انتهاء الانقسام. وترى الحكومة أن عجز موازنة العام الجاري سيصعد إلى حدود ملياري دولار أمريكي، قبل المنح والمساعدات، في حال إنهاء الانقسام، بفعل ارتفاع النفقات التي سيتم تخصيصها لغزة، خاصة في جزئية النفقات التطويرية. وموازنة العام الجاري حال المصادقة عليها، ستكون أول موازنة منذ عام 2018، إذ لم تعلن الحكومة عن موازنتي 2019 بسبب أزمة المقاصة اعتباراً من فبراير 2019 كما لم تعلن الحكومة عن موازنة 2020، بفعل إعلان حالة الطوارئ اعتباراً من 5 مارس 2020 مع تفشي جائحة كورونا، تبعها أزمة مقاصة حادة بدأت مطلع يونيو الماضي. وفي 2020، بلغ إجمالي صافي إيرادات الحكومة خلال العام الماضي 11.88 مليار شيكل (3.6 مليارات دولار)، مقارنة مع 11.7 مليار شيكل (3.57 مليارات دولار) في 2019. في المقابل، تراجع إجمالي النفقات وصافي الإقراض إلى 13.3 مليار

شيك (4.03 مليارات دولار) خلال العام الماضي، نزولا من 14.09 مليار شيكل (4.26 مليارات دولار) في 2019، وهو ما يفسر كذلك، هبوط العجز في الميزانية بين العاميين.

6: نفقات الحكومة في 2020:

خصص ما نسبته 47.8% من نفقات الحكومة الفلسطينية، لفاتورة الرواتب والأجور . وبلغ مجمل النفقات 13.3 مليار شيكل، مقارنة مع 14.09 مليار شيكل في 2019. وبلغ إجمالي قيمة فاتورة الرواتب والأجور خلال العام الماضي، نحو 6.37 مليارات شيكل، مقارنة مع 6.6 مليارات شيكل في 2019. فيما يبلغ إجمالي عدد الموظفين العموميين (مدنيين وعسكريين) حتى نهاية 2020 نحو 140 ألف موظف . وبلغ متوسط فاتورة رواتب الموظفين العموميين الشهرية 530 مليون شيكل¹ وبلغ إجمالي عدد الموظفين وأصحاب أشباه الرواتب قرابة 210 آلاف فرد، يبلغ مجمل فاتورتهم كاملة، نحو 850 مليون شيكل شهريا . وبلغت فاتورة المتقاعدين خلال العام الماضي، 2.51 مليار شيكل، يضاف لها مبلغ 1.6 مليار شيكل مخصصات ومعونات . وتعاني الميزانية الفلسطينية من تركيز كبير في بند النفقات، بفاتورة الرواتب والأجور وأشباه الرواتب التي تشكل نسبتها قرابة 75% من مجمل النفقات، أي أن 25% المتبقية تذهب للنفقات التشغيلية الأخرى غير الأجور.

7: نسبة البطالة في صفوف النساء:

بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة في فلسطين 40% مقابل 23% بين الرجال للعام 2020 : في حين كان هذا المعدل 54% بين الشباب من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 69% للإناث مقابل 39% للذكور. فيما بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 16% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2020 بعد أن كانت النسبة 18% في العام 2019، حيث أن أكثر من عشر الأسر الفلسطينية ترأسها نساء، حيث ترأس النساء حوالي 11% من الأسر في فلسطين ، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة للعام 2020. وهناك ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يتقاضين أجرا أقل من الحد الأدنى للأجر (1450 شيقلًا) في فلسطين، إذ أن حوالي 28% من العاملين المستخدمين بأجر شهريا أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1450 شيقلًا)، حيث بلغت النسبة 29% شهريا في القطاع الخاص يتقاضون أجرا للرجال، مقابل 25% للنساء.

8: أسعار المستهلك خلال شهر فبراير 2021/02:

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً نسبته 0.33% خلال شهر فبراير 2021 مقارنة مع شهريناير 2021، بنسبة 0.46% في الضفة الغربية، في حين سجل الرقم القياسي انخفاضاً مقداره 0.20% في قطاع غزة. وعند مقارنة الأسعار خلال شهر فبراير 2021 مع شهر فبراير 2020، فهذا يشير إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بمقدار 0.20%، بواقع 0.96% في قطاع غزة، وبانخفاض طفيف مقداره 0.06% في الضفة الغربية.

في حين سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة انخفاضاً مقداره 0.20% خلال شهر فبراير 2021 مقارنة مع شهريناير 2021، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البطاطا بمقدار 9.91%، وأسعار البيض بمقدار 6.50%، وأسعار



الدجاج الطازج بمقدار 2.14%، على الرغم من ارتفاع أسعار الأسماك الحية طازجة أو مبردة أو مجمدة بنسبة 5.81%، وأسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات "البغزين" بنسبة 3.62%، وأسعار الفواكه الطازجة بنسبة 3.53%، وأسعار الزيوت النباتية بنسبة 3.08%، وأسعار اللحوم الطازجة بنسبة 2.77%. سجلت أسعار السلع التالية انخفاضاً في قطاع غزة لتبلغ بالمتوسط: الدجاج 13 شيقل/1كغم، البيض 9 شيقل/2كغم، والبطاطا 2 شيقل/1كغم.

رخص الأبنية في فلسطين 2020:⁹

بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 2,732 رخصة خلال الربع الرابع من العام 2020، منها 1,798 رخصة أبنية جديدة. بينما ارتفع عدد الرخص الصادرة في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2020 بنسبة 38% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020، كما سجل ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، حيث ارتفع عدد رخص الأبنية الجديدة بنسبة 33% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020، وانخفضت بنسبة 10% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. فيما بلغ مجموع مساحة الأبنية (سكني وغير سكني) 1,195 ألف متر مربع، منها 971 ألف متر مربع مساحة الأبنية الجديدة و224 ألف متر مربع مساحة الأبنية القائمة. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 5,482 وحدة سكنية مساحتها 887 ألف متر مربع، منها 4,316 وحدة سكنية جديدة مساحتها 703 ألف متر مربع، 1,166 وحدة سكنية قائمة مجموع مساحتها 184 ألف متر مربع. وقد سجل عدد الوحدات السكنية الجديدة ارتفاعاً بنسبة 52% خلال الربع الرابع من العام 2020 مقارنة بالربع الثالث من العام 2020، وسجل انخفاضاً بنسبة 8% خلال الربع الرابع من العام 2020 لدى مقارنته بالربع المناظر من العام 2019.

الاقتصاد الاسرائيلي:

صندوق استثمار في "إسرائيل":¹⁰

أعلنت الإمارات عن إنشاء صندوق بقيمة 10 مليارات دولار يستهدف الاستثمار في قطاعات استراتيجية في الكيان الإسرائيلي. ومن خلال هذا الصندوق بالاستثمار في "إسرائيل" ضمن قطاعات استراتيجية تشمل الطاقة والتصنيع والمياه والفضاء والرعاية الصحية والتكنولوجيا الزراعية وغيرها. وسيتركز الصندوق على مبادرات التنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وسيتم تمويل الصندوق من مخصصات من الحكومة ومن مؤسسات القطاع الخاص، ويأتي تأسيس الصندوق بعد التوقيع على اتفاق التطبيع بين الجانبين.

مشاريع وتمويل:

الدعم الدولي للميزانية العامة الفلسطينية "صفر" دولار :¹¹

بلغ الدعم العربي والدولي للميزانية العامة الفلسطينية، صفر دولار خلال يناير الماضي؛ حيث بلغ إجمالي الدعم للميزانية التطويرية خلال يناير الماضي، نحو 6.9 ملايين شيكل قدمت من مانحين. يأتي ذلك، بينما تأمل الحكومة الفلسطينية بحصولها على دعم مالي من المانحين قيمته 800 مليون دولار خلال العام الجاري، مقارنة مع 370 مليون دولار خلال 2020. ومن متوسط 1.1 مليار دولار في 2013، تراجع الدعم الدولي للميزانية الفلسطينية تدريجياً، ليسجل أدنى مستوياته منذ أكثر من 13 عاماً، والأسبوع الماضي، تراجع إجمالي المنح والمساعدات المالية العربية للميزانية العامة الفلسطينية بنسبة 84.9 % خلال العام الماضي، مقارنة مع 2019، وسط تراجع حاد في الدعم السعودي. فيما أن مجمل الدعم المالي العربي خلال 2020 بلغ 132.4 مليون شيكل (40 مليون دولار). وتعد الدول النفطية، هي الممول العربي الأوسع تقريباً للميزانية الفلسطينية؛ إذ واجهت في 2020 تراجعاً حاداً في أسعار الخام - مصدر الدخل الرئيس لها - لأدنى مستوى منذ 21 عاماً عند 15 دولاراً لبرميل برنت.

مشاريع صغيرة للنساء:¹²

إطلق البنك الوطني برنامج بقيمة 10 ملايين دولار، لتمويل مشاريع صغيرة تستهدف النساء للمساهمة بتمكينها اقتصادياً. خصوصاً في ظل جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية عن طريق برنامج مستدام، حيث إن سقف التمويل للمشروع الواحد، ضمن برنامجي "حياتي مشاريع" يبلغ 100 ألف دولار، بأسعار فوائد تفضيلية وضمانات مرنة، إضافة إلى مدة سداد تمتد إلى 6 سنوات وفترة سماح تصل إلى ستة أشهر. فيما بلغت نسبة المدخرات من النساء لديه 58% من إجمالي المدخرين كما في نهاية العام 2020، وأن نسبة النساء من قاعدة عملائه بلغت 35%، وهي من النسب الأعلى في الجهاز المصرفي الفلسطيني. وينتهي البرنامج بانتهاء السقف المخصص للتمويل، وسيوفر البنك في الأيام القليلة القادمة ميزة تقديم أفكار المشاريع عبر القنوات الإلكترونية، لتسهيل عملية التقديم أمام الراغبين في الحصول على التمويل من المحافظات الفلسطينية التي تم إغلاقها بسبب الجائحة.

منحة لتمويل مشاريع مياه في غزة:¹³

أعلن البنك الدولي عن منحة إيطالية بمقدار 8 ملايين يورو (9.53 مليون دولار)، لدعم جهود الحكومة الفلسطينية الهادفة لتحسين إمدادات مياه الشرب في قطاع غزة. وتعد هذه المنحة أول مساهمة إيطالية في الصندوق الاستثماري متعدد المانحين للشراكة الفلسطينية، الذي يديره البنك الدولي، لتتضمن بذلك إلى عشرة شركاء إنمائيين آخرين. وتهدف إيطاليا من خلال هذا المشروع إلى مساعدة تحديث قطاع إمدادات المياه، كخطوة حاسمة نحو توفير الخدمات الأساسية، وتيسير تحقيق التنمية المستدامة في القطاع.

وستدعم المنحة الأنشطة ذات الأولوية للسلطة الفلسطينية في قطاع المياه، ومنها على وجه الخصوص الإصلاحات والاستثمارات الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة.

ومع المساهمة الإيطالية الجديدة، يصل المبلغ الإجمالي المخصص للصندوق إلى حوالي 278 مليون دولار. ويساهم في الصندوق حكومات كل من: أستراليا وكرواتيا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة، وإيطاليا.

المخيم التدريبي للأفكار الريادية في الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر:¹⁴

تم إطلاق المخيم التدريبي للأفكار الريادية في مجال الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، وذلك بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية، وتنفيذ من مؤسسة التعاون الألماني GIZ، وذلك ضمن مشروع استقرار سكان قطاع غزة، وبالشراكة مع اتحاد الطاقة المتجددة والاتحاد العام للصناعات. ويهدف هذا المخيم إلى تدريب وتطوير أصحاب أفكار المشاريع المقدمة، حيث تنفذ المسابقة بدعم فني ولوجستي من قبل مركز التجارة الفلسطيني بال توريد.

البنك الدولي يدعم مشروع بناء شبكة انترنت حديثة بريف غزة:¹⁵

يدعم البنك الدولي مشروع بناء شبكة انترنت حديثة في المناطق الريفية بقطاع غزة، وذلك في إطار اهتمامه بتمكين الشباب من الحصول على فرص العمل والمعرفة عبر الاستفادة من خدمات انترنت حديثة. وقد تم توقيع اتفاقية مع شركة فيوجن لخدمات الإنترنت وأنظمة الاتصالات في قطاع غزة لتنفيذ المشروع وذلك بالشراكة مع مشروع التمويل بهدف خلق فرص عمل (F4) Finance for Jobs حيث تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 5.5 مليون دولار أمريكي. حيث تتولى الشركة إلى جانب دورها في تخطيط وبناء وتشغيل شبكة النطاق العريض الثابتة المستقلة؛ مهمة شراء وتوفير المعدات الحديثة والتقنيات اللاسلكية، الأبراج والكوابل، حيث تسلمت الشركة مؤخراً جزءاً من المعدات والتي تم شحنها إلى قطاع غزة، ما مكنها من البدء في بناء الشبكة وتنصيب الأبراج والتي سيتم تركيب معدات الإنترنت عليها.

وجاء الدعم المتواصل والمستمر بالتعاون الدائم والمشارك مع كل من البنك الدولي ووزارة المالية الفلسطينية ووزارة الاتصالات الفلسطينية، مع رؤية مستقبلية لدعم المزيد من المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية، التي تقع ضمن القطاعات الاقتصادية المستهدفة والتي تهدف إلى خلق وتوفير وظائف في أوساط الشباب الفلسطيني. وسيستهدف المشروع التجمعات السكانية في المناطق المستفيدة من المشروع والتي يعاني سكانها حالياً من بطء سرعات الإنترنت وارتفاع الأسعار في المناطق الريفية والثانية في قطاع غزة من أجل تمكين أفراد المجتمع والمؤسسات من النفاذ إلى الإنترنت واستخدامه بسرعات فائقة خاصة الشباب وأصحاب المشاريع الريادية، وذلك لتعزيز جهود خلق فرص عمل في القطاع والذي يعاني من تضاعف نسب الفقر والبطالة لا سيما مع استمرار تفشي جائحة كوفيد-19.

السوق المحلي:

الزراعة بغزة تتلف كمية اعلاف مخالفة للمواصفات:¹⁶

أتلقت الطواقم الفنية في وزارة الزراعة كمية من الأعلاف غير مطابقة للمواصفات الفلسطينية، وذلك خلال الجولات الميدانية المتكررة على المصانع المحلية في قطاع غزة، حيث عثرت في أحد المصانع على كمية اعلاف تقدر

بحوالي 3 طن مصنعة محلياً، وبعد اخذ عينات منها وفحصها في مختبرات وزارة الزراعة تبين انها مخالفة بشكل كبير للمواصفات والمعايير الفلسطينية للأعلاف وبعدها تم اتلاف هذه الكمية على الفور.

إقامة مدينة روابي في غزة قابل للتحقيق¹⁷:

أثناء زيارة لرجل الأعمال بشار المصري لمدينة غزة صرح أن إقامة مدينة روابي في غزة قابل للتحقيق حال استقرار الوضع؛ حيث أن خلاص البطالة في غزة يتمثل في افتتاح مشاريع اقتصادية تصديرية، والذي أقر أن بحوزته مشاريع اقتصادية كبيرة لقطاع غزة والقدس ستنفذ قريباً إلى أن محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية ستزيد الإنتاج.

ويشار أنه افتتح محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في المنطقة الصناعية (كارني) بغزة، والذي يعد مشروع استراتيجي ومحفز، وسيعطي كهرباء مستدامة للمصانع وبسعر أقل؛ وستزيد المصانع في المدينة الصناعية بغزة انتاجها وستشجع مصانع أخرى على إقامة المنطقة الصناعية وخلق آلاف فرص العمل. حيث تعد الصناعات التصديرية البحتة هي بمثابة الخيار الوحيد، للحد من البطالة المتفشية في قطاع غزة؛ لأنها ستفتح عشرات الآلاف من فرص العمل أمام الطاقات الهائلة لدى الشباب الذين يريدون الفرصة.

مطالبة بدعم القطاع الصناعي في غزة¹⁸:

تعرض القطاع الصناعي منذ العام 2000 لإجراءات مدمرة تمثلت بالحروب المتكررة واستهداف المصانع العاملة بالقطاع؛ وعانت على اثرها المصانع من تدهور كبير بسبب غياب الدعم الحكومي وتأخر عملية الإعمار؛ وبناءً عليه فقد نظم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في قطاع غزة وقفة للمطالبة بتعويض وإعادة اعمار المنشآت الصناعية المدمرة في القطاع؛ وطلب رجال أعمال وتجاري في غزة الحكومة الفلسطينية بدعم القطاع الصناعي؛ وطلب ممثلو الصناعات الفلسطينية، والعمال، والقطاع الخاص في قطاع غزة، الحكومة الفلسطينية في رام الله، والجهات المسؤولة في غزة، والدول المانحة والأمم المتحدة بضرورة التدخل العاجل لإنقاذ مصانع ومنشآت القطاع الاقتصادية من الانهيار الكامل من خلال صرف تعويضاتها المالية المتراكمة جراء الحروب والحصار الاسرائيلي؛ وأكد هؤلاء على أهمية التراجع عن سياسة الإهمال المتبعة ضد القطاع الخاص، بالتزامن مع عدم صرف التعويضات التي أقرتها الدول المانحة في مؤتمر المانحين.

ويذكر ان القطاع الصناعي في قطاع غزة تكبد خسائر مباشرة تقدر بقيمة مليار و 200 مليون دولار منذ العام 2000، بسبب سياسات الإهمال والحصار الاسرائيلي، والحروب المتكررة على القطاع .والغالبية العظمى للمصانع اضطرت للإغلاق بسبب الدمار وغياب التعويضات، فيما غرق الجزء الباقي منها بالديون مع إضرار أصحابها للاستدانة من البنوك لحين الحصول على التعويض، مما تسبب بدخولهم للسجون، وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي لقطاع غزة بشكل كبير بعد تدمير الاحتلال لأكثر من 2000 منشأة اقتصادية، دون أن تحصل على أي تعويضات، وهو ما تسبب في انخفاض عمل هذا القطاع إلى أقل من 23 % من طاقته الإنتاجية

وأنت المطالبة لضرورة الإسراع بصرف تعويضات المنشآت المتضررة لما ترتب على ذلك من رفع في نسب البطالة والفقر من خلال تشريد 50 ألف عامل، مع ضرورة توفير مشاريع حكومية ودولية داعمة للقطاع الخاص، مصحوبة بإجراءات حمائية، وصرف كامل للتعويضات والحقوق المالية، والتي تعد ركيزة أساسية لإعادة النشاط الاقتصادي

للمصانع والمنشآت المدمرة التي أغلقت أبوابها وتوقفت عن العمل خلال الفترة السابقة. وضرورة إعطاء المصانع والشركات المحلية أولوية في العطاءات والمشتريات الحكومية والدولية، والعمل على زيادة حصتها في السوق المحلي، من خلال تخصيص برامج لتعزيز الإنتاج الوطني، مع دعوة للضغط على الاحتلال للسماح بتصدير منتجات القطاع كافة إلى الخارج.

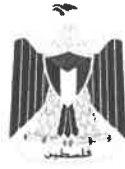
رفع قيود "كورونا" يعيد النشاط الاقتصادي إلى غزة بعد خسائر قاسية¹⁹ :

عادت غالبية الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة إلى عملها كما كانت عليه قبل تسجيل إصابات بفيروس كورونا داخل المجتمع في أغسطس من العام الماضي، بعد رفع الجهات الحكومية معظم الإجراءات والقيود التي اتخذتها لمواجهة الجائحة في أعقاب التراجع الملفت في أعداد الوفيات والإصابات المسجلة يومياً؛ حيث سجلت الأسابيع الأخيرة، السماح بعمل مختلف القطاعات الاقتصادية والسياحية وصلات الأفراح بإجراءات وضوابط محددة لضمان عدم العودة إلى مرحلة تفشي الوباء؛ ووقف الإغلاق الليلي بالإضافة إلى إنهاء الإغلاق الشامل يومي الجمعة والسبت، وهو ما دفع إلى فتح مختلف المنشآت وزيادة ساعات العمل اليومي بها. ويتزامن رفع القيود مع زيادة في ضخ السيولة النقدية تمثل في إعلان السلطة الفلسطينية إعادة صرف رواتب موظفيها في غزة كما كانت قبل فرض اقتطاعات عليها في إبريل 2017، وصرف جزء من المستحقات المتراكمة عليها لصالح الموظفي؛ وبالتوازي مع ذلك، تواصل الحكومة في غزة محاولتها لتحسين نسبة الصرف الخاصة بموظفيها من خلال صرف مبلغ مالي بسيط من مستحقات الموظفين لم يزد عن 100 دولار و100 شيكل إسرائيلي لكل موظف وسط حديث عن تحركات لإيجاد حلول جزئية في هذا الملف. حيث قدرت الخسائر الاقتصادية بسبب تداعيات كورونا بأكثر من مليار دولار، الأمر الذي يفاقم الصعوبات المعيشية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي الخانق، الذي قدرت الأمم المتحدة خسائره بنحو 17 مليار دولار.. ويعد ارتفاع الحركة الاقتصادية حالياً في مختلف القطاعات بنسب تتراوح بين 15% و20% بعد أن انخفضت إلى 5% في ظل القيود التي فرضت لمواجهة الجائحة، وبرغم عدم ارتفاع النسبة بشكل كبير يرجع إلى استمرار الحصار الإسرائيلي الخانق وحالة الانقسام السياسي وتراجع المانحين عن تمويل المشاريع في السنوات الثلاثة الأخيرة بنسبة تتجاوز 80% عن السنوات التي سبقتها. وبلغت إلى أن جائحة القطاع الخاص تحتاج إلى تدخل حكومي فعال وإلى حضور قوي من المانحين يتمثل في تقديم قروض ميسرة وتسهيلات ضريبية من الجهات الحكومية في غزة، والعمل على زيادة السيولة النقدية الموجودة لتحسين الحالة الاقتصادية، وذلك لأن القطاعات تضررت جراء جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات بشكل يفوق 80% من إجمالي دورتها الاقتصادية، باستثناء قطاع المواد الغذائية الذي لا تزيد نسب الضرر فيه عن 50%

حيث أن عودة النشاط الاقتصادي ساهم في إعادة قرابة 10 آلاف عامل في قطاع السياحة والخدمات خلال الفترة الحالية، وسيؤدي لوقف تكديس نسب البطالة والفقر، فيما سيسهم ضخ السيولة النقدية المتمثل في المنحة القطرية وغيرها من المنح في تحريك المشهد التجاري خلال أيام الصرف.

غلاء الشحن من الصين يرفع أسعار السلع في غزة²⁰ :

ألقى ارتفاع رسوم الشحن البحري من الصين بظلاله على حالة الأسواق الفلسطينية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار السلع، وهو ما أكدته تجار ومستوردون فلسطينيون يعتمدون على الاستيراد من الصين كمورد أساسي لبضائعهم إلى الأسواق المحلية. ورغم ارتفاع أسعار سلع غذائية أساسية كالزيت والسكر وغيرها بسبب ارتفاع



أسعارها إلا أن سلعاً أخرى تعد من الأساسيات كالكهربائيات والملابس وغيرها سيطاولها عالمياً ارتفاع الأسعار بشكل أكبر بسبب ارتفاع رسوم على البضائع المستوردة من الصين بالتحديد. ويعتمد تجار غزة على البضائع الصينية بشكل أساسي، إلى جانب اتجاههم مؤخراً للبضائع التركية. ومن المتوقع من أن تشهد المرحلة القادمة غياب أصناف كثيرة من الأسواق كانت تستورد من الصين بأسعار زهيدة، وبالتالي فإن ارتفاع كلفتها على التجار سيدفعهم للاستغناء عنها واستبدالها بأصناف أخرى بديلة من مصادر موزدة أخرى. ووفقاً لمستوردي الأدوات الكهربائية من الصين، فقد ذكروا أن رسوم الشحن ارتفعت بنسب تفوق 500%، عما كانت عليه قبل حلول جائحة كورونا. حيث سيساهم هذا الأمر بشكل كبير في رفع أسعار السلع في قطاع غزة، وينسحب بدوره على كثير من السلع المرتبطة بعضها ببعض. حيث كان شحن حاوية من الصين بسعة أربعين قدماً بتكلفة 2500 دولار أمريكي، لترتفع إلى الضعف في أول الجائحة ثم إلى نحو خمسة أضعاف لتصل إلى 12 ألف دولار للحاوية الواحدة، وانخفضت خلال الأسبوعين الماضيين لتصل إلى 9 آلاف حاوية، حيث تعد التكلفة عالية مقارنة بما كانت عليه قبل الجائحة.

انجازات الوزارة:²¹

- مشاركة وكيل وزارة الاقتصاد في افتتاح مشروع إنتاج الطاقة الشمسية في مدينة غزة الصناعية حيث ذكر أنه سيزود المدينة بالكهرباء بسعر مناسب وسيسهل عمل المصانع والشركات داخلها ودعى رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة بديكو لتقديم التسهيلات والتخفيضات على القيم الإيجابية في المنطقة مع مراعاة الظروف الاقتصادية الصعبة
- عقد ورشة عمل مع ممثلي عدد من الوزارات لمناقشة المشاريع التنموية الممولة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- اجتماع الوزارة مع عدد من كبار التجار والمستوردين للسلع الأساسية لمناقشة غلاء أسعار بعض السلع.
- عقد سلسلة من اللقاءات لإدارات الوزارة بشأن توصيف وظائف نظام التحصيل المالي.

¹ الاقتصادي
² الاقتصادي
³ الاقتصادي
⁴ الاقتصادي
⁵ الاقتصادي
⁶ الاقتصادي
⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
¹⁰ وكالة صفا الاخبارية
¹¹ الاقتصادي
¹² الاقتصادي
¹³ الاقتصادي
¹⁴ اقتصاد البلد
¹⁵ سما الاخبارية
¹⁶ وكالة صفا الاخبارية
¹⁷ اندكس
¹⁸ اندكس
¹⁹ اندكس
²⁰ العربي الجديد
²¹ وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني